

زوجة ومراشترى زوجته او بعضها **التي هي نكاحه** والخوصية للنفس اولا
 لو كان لها احد فذا وجمعة او ميراثا وكذا لو كانت من جهة من هذه الوجوه ولم يبق
 اياها لم يكن اهل الميراث للمستحق وفي الجلاء بها نصف الميراث من قبله والبعدها من
 عهد الاسلام به نصف واحد او في العينة ماله وفيه الميراث قبل الاستيلاء فان
 لم ير الفاسم او اشتمها ورجم القتيح بها في الحضور وكما تقدم في النكاح والميراث
 المالك والتفكار لا ينجها واستقلالها في تزوج العبد انة يستبد له ان كان حيا فهو
 فيسحق ما احتيا لزوجها ايها فتمت رحمة وقبل انه ليس تكلم الاطلاق **ولا في العبد**
 ولو كان تزوج خبيثة لانه محض بالرجال ويستحق ان يقاتل بعضه واستبدله
 ابي عبد السلام بامتنع النسيب ان يكون عليه واحدة وفيه وطلاق النكاح استوكا
 زوجته حرة اذامة **عدة العدة** الفرض فيهما بقية **وفي حضانة** كان زوجها حيا
 لو عدا وعقد بان صوابه لم يرد عليه نكاح انتقل ان الطلاق يعتبر بالاطهار
 كحرم خلا الام حبيبة واجيب بان الحضانة مطلقا على الزوج من زمانه اطلاق الحضانة
 الثابتة على بعضا وهو من باب الاطلاق والاعراض والمقصود من ذلك معلوم ما سئل
 وما سئل في العدة اذ في هذه هذا ليزيد عليها قوله **وفي نكاح العبد** كالمعتاد
 هذا بان ظاهره ان يعبر به كغيره العبد وليس كذلك الا في نكاح العبد بالعتق
 ولو اذن له السيد والاطعام ولو اذن على احد القولين لجان بعضا منه كالميراث
 واخره انما يرد به انه لا يشترط في طهارته واما ما يكفره وما لا يكفره وسئل
 واخره بان كافر في الصوم والاطعام اذا اذن له السيد على القولين واخره بان كافر في
 صومها في الكفارة عليه ما يكفره من نكاح العبد **ولا في طلاق العدة**
والطلاق قبل صفة من شك في الرسالة ولقد في بيان المراد منها فقال عبد الوهاب
 معاني العدة والطلاق لا يشترط فيه ولطف معاني زابوا حمله وقال الخليل
 يعان حقيقته الحد وهو من قبله وما قبله وقال الخليل الحد وشتر العدة لانه يرد
 الحد واذ علمه الفقيه ان عمن الطلاق والعدة لانه اذا طلق زوجته بكذا
 التام لم يحد وكذلك اذا طلقها في العدة وقال الخليل الحد وهو الزوج ماله غير
 على الحد ولا يحد على العبد لعدم اخصائه وفي الطلاق يقع ادر العقود والاياء
 كثر اقر بها الواقي ما يحد ارجح ككثير من الكفران بعد نكاح العدة ارجح
 عدا لان امره بقرانته لا يترتب عليه الجنتى لانه اشرب سكر وان اشرب هذى
 واذ

واذا هذى فبقوه او ما عن الاطلاق والاياء واللعن والاعتراض بالنسبة الى العبد ما
 نه ينصف عليه بهذا وانه من الكفارة بشرطه كماله ومجان الحد والطلاق بالنسبة
 وقال ابو عبيد بن عمير في العبد الميراث لا يساوي به قهر ربة انما نسج على الحد
 د واللعن كالحج والعمرة والغزو والجمعة والرفعة نسج على العبد بالنسبة
 كالصلاة والحج والعمرة والرفعة وتكبير الجلائد وكثير من العبادات ونسج على العبد
 الحدود والطلاق والعدة ونسج على العبد النكاح وادخل القود والاعتراض بالاياء
 ثم شرع في الكلام على ما يحد بالرضاع فقال **وكذا من الرضاع** **الرضاع** هو
 حمل الحرفه وسواها من الدخول وغيره كالزواج والهن والاياء وفيه من هو له رضاعا
 حبه اليه ولو استغنى عنه كغيره لم يورثه جماعة فقال **الرضاع** هو ما يرضع به
 وما فارقها ياتي **النسب** الحاضر والمستمر العقائد على ما يشبهه **قال ابو**
حسن وان شجره منته صغيره اركبية بكر او تيد من كره او اوس من بني ابراهيم
 على ابيها في الاقارب من غير ابيها كالحج والعمرة والرفعة ونسج على العبد
 وهي باقية لانها قول الامة خرجت من العباد وهو شاذ وخرج بان انه لا يرضع
وكثير من **الرضاع** وهو ما يرضع به من غير ابيها كالحج والعمرة والرفعة
 وكثير من **الرضاع** وهو ما يرضع به من غير ابيها كالحج والعمرة والرفعة
 كما فيما نزل الله من القران عشره صانعت **الرضاع** **الرضاع** هو ما يرضع به
 الحقة ولا المصطنع **الرضاع** هو ما يرضع به من غير ابيها كالحج والعمرة
 وهو قول ابن الفاسم في العدة ان كان نكاحا على الرضاع **وفي بعض** **الرضاع**
قال الخليل **قال ابو** **الرضاع** هو ما يرضع به من غير ابيها كالحج والعمرة
 ظاهره ولو كان بعد الاستئذان عدة اربعة وهو المستحق **ولا هذا** **الاول**
 فالرضاع هو الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا
 عن اهل الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا
 ابن عمر لا ولي العبد على اهل الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا عن اهل الرضا
 النبي